الأنباء
الخميس 3 ديسمبر 2015

الأول في الشرق الأوسط بشراكة القطاعين العام والخاص

تحالف «الخليج للاستثمار» يفوز بمشروع منصة تسلّم الغاز الطبيعي المسال

ابراهيم القاضي

أبرم تحالف مؤسسة الخليج للاستثمار وشركة تيكيه (Teekay) الكندية وشركة سامسونج (Samsung) الكورية عقودا واتفاقيات مع حكومة مملكة البحرين فيما يخص مشروع منصة بحرية لتسلم الغاز الطبيعي المسال وإعادة تحويله للحالة الغازية، وسيقام المشروع على اساس نموذج انشاء وتملك وتشغيل وتحويل (BOOT) مقابل منطقة الحد الصناعية في مملكة البحرين، حيث سيحول هذا المشروع كميات الغاز الذي تحتاجه المملكة لمواكبة التطور والتوسع العمراني والصناعي والخدمي.

وقد تم اختيار تحالف مؤسسة الخليج للاستثمار من خلال مناقصة طرحتها الشركة القابضة للنفط والغاز (nogaholding) واستقطبت تحالفات من شركات عالمية متخصصة. ويعتبر هذا المشروع الاول من نوعه في الشرق الأوسط الذي يتم عن طريق شراكة بين القطاعين الخاص والعام، حيث يعد استمرارا لبرنامج خصخصة المشاريع الحيوية الذي تطبقه حكومة مملكة البحرين.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار، ابراهيم علي القاضي، ان مؤسسة الخليج للاستثمار تعتز بريادتها ودورها في تطوير المشاريع الحيوية في دول مجلس التعاون من خلال مشاركتها لشركات اجنبية واقليمية مختصة، وأضاف أن: فوز المؤسسة بمشروع منصة استلام الغاز الطبيعي المسال الحيوي يعزز دورها كأكبر مستثمر قطاع خاص صناعي في مملكة البحرين من خلال مشاريع تؤكد على مكانتها كشريك موثوق ولديه القدرة على الانجاز.

ويحتوي المشروع على منصة بحرية على بعد أربعة كيلومترات داخل البحر لتسلل الغاز الطبيعي المسال بسعة 800 مليون قدم مكعبة في اليوم ومنصة لتحويل الغاز المسال الى حالة غازية ووحدة مستقلة لانتاج غاز النيتروجين وأنابيب لتوصيل الغاز الى محطة الاستلام والتخزين التابعة لشركة نفط البحرين، وتبلغ مدة تملك وتشغيل المشروع عشرين عاما تبدأ من تاريخ اكتمال المشروع والمتوقع ان يكون منتصف عام 2018.

وقد اختار تحالف مؤسسة الخليج للاستثمار شركة جي أس للانشاءات للقيام بدور مقاول التصميم والتوريد والتشييد (EPC). كما ستزود شركة تيكيه (Teekay) سفينة لتخزين الغاز الطبيعي المسال صممت خصوصا لهذا لمشروع.

39 ٪ العائد على استثماره خلال فترة 4 سنوات

«غيتهاوس» يتخارج من عقار بـ 28,1 مليون جنيه إسترليني

أعلن بنك غيتهاوس البريطاني ومقره لندن عن استكماله التخارج من عقار متخصص في تخزين المعلومات في منطقة اندوفر البريطانية الواقعة بالقرب من لندن. يرتبط العقار بعقد ايجار لفترة مستقبلية طويلة على إحدى الشركات التابعة لشركة Atos الفرنسية العملاقة والمتخصصة في تكنولوجيا المعلومات، ويعد هذا العقار واحدا من 13 عقارا حول العالم مصممة بتقنيات عالية لتخزين وإدارة المعلومات تابعا لشركة Atos. وقد تم التخارج بصفقة بلغت قيمتها 28,1 مليون جنيه إسترليني.

وقام بنك غيتهاوس بشراء العقار في شهر ديسمبر من عام 2011، حيث نجح الاستثمار في هذا العقار في تحقيق العائد الداخلي على الاستثمار IRR ٪ 9,9، ونجح في توزيع عائد نقدي شهري مميز للمستثمرين بانتظام طوال فترة الاستثمار بعائد سنوي بلغ 8٪. كما حقق هذا التخارج عائدا إجماليا خلال فترة الاستثمار التي امتدت أربع سنوات بلغ 39٪ للمستثمرين.

وبهذه المناسبة، صرح فهد بودي رئيس مجلس إدارة بنك غيتهاوس قائلا «بالتزامن مع خططنا التي وضعناها بالسابق، فقد استثمرنا في قطاعات عقارية مختلفة لتنويع المخاطر وكان قطاع تكنولوجيا المعلومات العقاري من أهم القطاعات التي درسناها وكنا سباقين بالاستثمار بها، مما كان له الأثر الإيجابي حين قررنا التخارج حاليا مع نهاية فترة الاستثمار المخطط لها. ويعد اليوم هذا القطاع حيويا ومهما جدا، ويسعدنا أننا بتخارجنا حققنا الأهداف المرجوة من هذا الاستثمار واستطعنا تحقيق عوائد متميزة لعملائنا».

وأضاف بودي «تعتبر هذه الصفقة من أحدث صفقات التخارج ضمن سلسلة تخارجات أنجزها البنك خلال الفترة الماضية. ويعتبر مبنى Atos لتخزين المعلومات من العقارات المميزة التي قدمناها لمستثمري وعملاء البنك، حيث يقوم غيتهاوس دائما بالبحث عن استثمارات تلائم تطلعات المستثمرين وتتميز بعوائد مناسبة ودرجة مخاطر مدروسة. ويبقى دائما البنك متطلعا للاستثمارات المستقبلية التي ستكون قيمة مضافة لعملاء ومستثمري البنك. وقد نجح البنك خلال فترة السنوات الأربع الماضية في التخارج من استثمارات بلغت قيمة صفقاتها الإجمالية نحو 950 مليون دولار أميركي، حيث استفاد البنك من توقيت الدخول في تلك الاستثمارات والتخارج منها في أوقات انتعاش قطاعات عقارية معينة.

فهد بودي

إرنست ويونغ: دول الخليج ضخت 91 مليار دولار أصولاً متوافقة مع الشريعة الإسلامية

تريليون دولار أصول المصارف الإسلامية العالمية في 2015

16٪ نمو أصول المصارف التجارية والتجزئة الإسلامية لعامي 2014 و2015

أظهر تقرير أصدرته إرنست ويونغ (EY) حول «التنافسية العالمية للقطاع المصرفي الإسلامي لعام 2016» أن قيمة الأصول المصرفية الإسلامية للمصارف التجارية في قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا، قد تتجاوز 801 مليار دولار في 2015.

وأشار التقرير إلى أن هذه الأسواق تستحوذ على 80٪ من الأصول المصرفية الإسلامية في العالم، متوقعا أن تتجاوز الأصول الإسلامية في المصارف التجارية 920 مليار دولار في 2015 على الصعيد العالمي.

ويقول رئيس الخدمات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في «EY» غوردون بيني: «باستثناء تركيا وإندونيسيا، عززت المصرفية الإسلامية حصتها في جميع الأسواق، مما يعكس النجاح الكبير والإمكانيات الهائلة التي يزخر بها هذا القطاع. ويستحوذ 22 مصرفا إسلاميا دوليا الآن على مليار دولار أو أكثر كحقوق مساهمين، مما يجعلها في وضع أفضل لقيادة عمليات التوسع الإقليمي المستقبلي لهذه الصناعة. أما على صعيد نسبي، فلاتزال هذه المصارف تشكل ثلث حجم أكبر أقرانها من المصارف التقليدية في أسواقها المحلية، كما أنها لا تضاهيها من حيث العائد على حقوق المساهمين».

أصول المصارف الإسلامية قد تتجاوز 801 مليار دولار في 6 أسواق رئيسية في 2015

30,3 مليار دولار أرباحاً متوقعة للمصارف الإسلامية بحلول 2020

وتدفع هذه العوامل القطاع الى تحقيق نمو قوي بمعدل سنوي مركب يبلغ نحو 16٪، وفي 2014 أضافت دول مجلس التعاون الخليجي 91 مليار دولار كأصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما يمثل نموا سنويا يبلغ نحو 18٪، على الرغم من تراجع الحصة السوقية في تركيا بنسبة 0,3٪ على الصعيد المحلي، بسبب الضغوط السياسية على واحدة من المؤسسات المصرفية الإسلامية في البلاد.

البلدان العالية الأداء

وأشار التقرير الى استمرار المملكة العربية السعودية في الهيمنة على أكبر حصة من سوق المصرفية الإسلامية العالمي بسيطرتها على 33٪ من هذا السوق، وتعد مع هذه النسبة أكبر مساهم في إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، تليها ماليزيا مع نسبة 15,5٪، ثم الإمارات بنسبة 15,4٪. كما حققت المصارف الإسلامية في البحرين نموا ثابتا في حصتها السوقية على حساب المصارف التقليدية.

ويتحدث الشريك في مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في «EY» أشعر ناظم عن أداء المصارف الإسلامية، قائلا: «أبلت المصارف الإسلامية بلاء حسنا للتعامل مع نشاط ضخم وتنافسي في أسواقها المحلية. وتشير التقديرات إلى وصول حجم إجمالي أرباح المصارف الإسلامية في قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا إلى 10,8 مليارات دولار في 2014، ما يعكس إنجازا مهما لهذا القطاع. ومع ذلك، فإنه من الممكن تعزيز العائد على حقوق المساهمين بشكل كبير بمعدل يتراوح على الأقل بين 15 و20٪، وتغدو الحاجة إلى ذلك أكثر إلحاحا في سياق بيئة الاقتصاد الكلي السائدة».

محركات النمو للمصرفية الإسلامية

وتوقع التقرير أن يكون متوسط النمو لأصول القطاع المصرفي، والزيادة في الحصة السوقية هما المجالين الرئيسيين اللذين سيدفعان عجلة النمو المستقبلي لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

ويقول مدير مركز الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية في «EY» مزمل كسباتي: «لا شك في أن بيئة التشغيل الخارجية تغدو أكثر صرامة، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أسعار النفط الحالية، وتداعيات ذلك على السيولة في النظام المصرفي، وعلى الإنفاق على مشاريع البنية التحتية. وتتمتع المصارف الإسلامية بوضع أفضل لمواجهة هذه الظروف نظرا لبساطة ميزانياتها العمومية، ومنتجاتها الأساسية وعملياتها المحلية. ومع ذلك، فإنها لا تبدو مستعدة للتغيرات الرقمية التي تؤثر على طريقة تفاعل العملاء مع البنوك. ويبدو من الضروري إجراء مراجعة جوهرية لنموذجها التشغيلي في هذه المرحلة، لنجاح المصرفية الإسلامية عبر أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي».

المصرفية الإسلامية في عام 2020

ومن المتوقع أن تبلغ الأصول المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية في قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا 1,6 تريليون دولار بحلول عام 2020، كما تشير التوقعات إلى وصول إجمالي أرباح هذا القطاع في هذه الدول الست إلى 27,8 مليار دولار. أما بالنسبة للحصة السوقية، فمن المرجح أن تتصدر كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر على هذا القطاع بحلول عام 2020.

واختتم أشعر ناظم قائلا: «ستبقى قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا الأسواق الرئيسية المحركة لقطاع المصرفية الإسلامية، مع توفير دول مجلس التعاون الخليجي تسارعا إضافيا للنمو المستقبلي، كما نتوقع أن تتعافى تركيا من التراجع المؤقت الذي تمر به حاليا. ولايزال هناك الكثير من الفرص في هذه الصناعة، إذ انها لم تتخط بعد حاجز الـ 100 مليون عميل. وتعتبر هذه السوق الواعدة أكبر بست مرات، إلا أنها تتطلب نموذج عمل مصرفي مختلف. ومن المفترض أن يكون تبني استراتيجية رقمية أولية عاملا محفزا للمصارف الإسلامية لاستقبال الـ 100 مليون عميل القادمين على مدى العقد المقبل».

1,5 مليون دينار خسائر قطاع النفط.. و12,7٪ نمواً للبنوك

«كامكو»: 1,4 مليار دينار أرباح الشركات في 9 أشهر

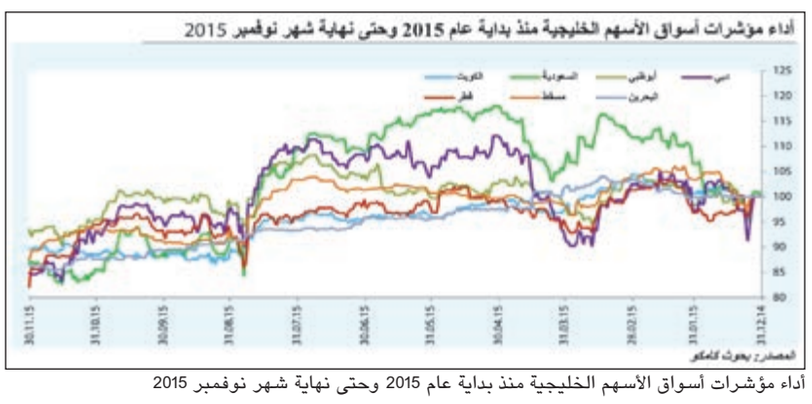

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية عام 2015 وحتى نهاية شهر نوفمبر 2015

قالت شركة «كامكو للاستثمار» في تقريرها الشهري حول أداء أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، شهر نوفمبر بدا واحدا من الشهور التي شهدت فيها أسواق الأسهم الخليجية تقلبا، حيث سارت في اتجاهات معاكسة لأسواق الأسهم الرئيسية. فقد أنهى سوقا السعودية والكويت تداولاتهما بنتائج إيجابية بينما سجلت بقية الأسواق عوائد سلبية خلال شهر نوفمبر. ولم تحقق مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية أي تقدم يذكر خلال نوفمبر، وأنهت تداولاتها بتسجيل عوائد إيجابية طفيفة، في حين استعاد المؤشر العام للسوق السعودي عافيته بفضل الدعم الفني الذي تلقاه بعد هبوطه إلى ما دون الحاجز النفسي البالغ 7 آلاف نقطة ليصل إلى أدنى مستوى له منذ 35 شهرا.

أرباح الشركات

وأوضح التقرير أن إجمالي قيمة الأسهم المتداولة ارتفع من 230 مليون دينار خلال أكتوبر إلى 313 مليون دينار خلال نوفمبر، مسجلا زيادة 35,9٪ نظرا للفارق بين عدد أيام التداول وارتفاع تداول الأسهم ذات الرسملة الكبيرة. الى ذلك، تراجع متوسط الأسهم المتداولة يوميا من 148 مليون سهم في الشهر السابق إلى 136 مليون سهم في نوفمبر.

في حين ارتفع متوسط قيمة الأسهم المتداولة يوميا من 12,1 مليون دينار في أكتوبر إلى 14,2 مليون دينار في نوفمبر. إضافة إلى ذلك، سجل شهر نوفمبر نهاية موسم أرباح الشركات عن فترة التسعة شهور الأولى من عام 2015، والتي شهدت استقرار أرباح الشركات خلال التسعة شهور الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع مستواها في التسعة شهور الأولى من 2014. وقال التقرير ان إجمالي صافي ربح الشركات لفترة التسعة شهور الأولى بلغ 1,37 مليار دينار، وقد تأثر ربح الشركات سلبا بالخسائر التي سجلها قطاع النفط والغاز، حيث بلغ إجمالي خسائره 1,56 مليون دينار في التسعة شهور الأولى من 2015 مقابل أرباح بقيمة 18,4 مليون دينار في نفس الفترة من 2014، في حين سجل قطاع البنوك نموا كبيرا في الأرباح بلغ 12,7٪.

السوق الكويتي

وذكر التقرير أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية واصلت ارتفاعها خلال نوفمبر وان كان الارتفاع هامشيا نتيجة لاستقرار أرباح الشركات عن فترة التسعة شهور الأولى من العام الحالي. وأنهى المؤشر الوزني تداولات نوفمبر مرتفعا بنسبة 1,2٪ في حين سجل مؤشرا «كويت 15» والمؤشر السعري لسوق الكويت ارتفاعا 0,6٪ و0,5٪ على التوالي. وكانت المكاسب المحققة خلال نوفمبر واسعة النطاق كما يتبين من الأداء الإيجابي لمؤشرات القطاعات. إضافة إلى ذلك، تحسن نشاط التداول في السوق بفضل الحالة المعنوية الإيجابية بين المستثمرين خلال الشهر نفسه. حيث ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة من 2,8 مليار سهم في أكتوبر إلى 3 مليارات سهم خلال نوفمبر، مسجلا ارتفاعا بنسبة 6,6٪ ويعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى انخفاض عدد أيام التداول خلال الشهر السابق.

الأسواق الخليجية

وعلى صعيد الأسواق الخليجية المتراجعة، أوضح التقرير أن مؤشر بورصة قطر حقق أدنى انخفاض شهري على الرغم من تسجيل البنوك القطرية أعلى معدل نمو في الأصول بنهاية الربع الثالث من العام الحالي. أما في الأسواق الإماراتية، فأثر الأداء الضعيف لقطاع البنوك سلبا على مؤشرات السوق بعد الظروف النقدية المشددة التي تعرض لها في الربع الثالث من العام. ووفقا للبنك المركزي الإماراتي، انخفضت الودائع لدى البنوك الإماراتية 0,45٪ نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من أن نمو الائتمان قد حافظ على قوته فإن البنوك مازالت تشهد ارتفاعا في نمو ائتمان التجزئة وتراجعا في نمو ائتمان الشركات مما يشير إلى تراجع الوضع الاقتصادي.

القطاع المصرفي الخليجي

ومن ناحية أخرى، مازال النمو في القطاع المصرفي الخليجي عموما قويا حيث يتوقع أن يشهد الائتمان نموا قويا على الأقل في المدى القريب مدعوما بالإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية. ويرى المعهد المالي الدولي (IIF) أن النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي لديه ما يكفي من الوسائل والإمكانيات للتعامل مع انخفاض أسعار النفط في الأعوام القليلة المقبلة على الرغم من ضيق أوضاع السيولة وارتفاع أسعار الفائدة. ولكن من المتوقع أن يؤدي استمرار انخفاض أسعار النفط إلى تراجع جودة الأصول والربحية. من جهة ثانية، ذكرت مؤسسة مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال في أحدث تقاريرها أنها تنوي إضافة أسهم شركة اتصالات وشركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات) إلى مؤشرها المعني بالأسواق الناشئة وشطب أسهم شركة الخليج الدولية للخدمات، كما أضاف مجمع المؤشر البنك الأهلي المتحد البحريني لمؤشر الأسواق ما دون الناشئة.

إعلان

ALAFCO
شركة الافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.
ALAFCO AVIATION LEASE AND FINANCE CO. K.S.C.

عن موعد بدء توزيع أرباح نقدية

إستناداً إلى قرار الجمعية العامة العادية التي عقدت صباح يوم الخميس الموافق 26/11/2015

يسر مجلس إدارة

شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع

أن يعلن للسادة المساهمين الكرام عن بدء توزيع أرباح نقدية بواقع 5% (خمسة فلوس لكل سهم) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2015/9/30 اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2015/12/8 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة مكتب الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن بمنطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس، في الموعد المذكور أعلاه.

ت: **22464565**

رئيس مجلس الإدارة